



اللائحة التنظيمية للباعة المتجولين

الصادرة بالقرار الوزاري رقم (67817) وتاريخ 17/11/1426هـ



د. الله الجزايرمي

الفن
الناتج
المعرفات



المملكة العربية السعودية

وكلة الوزارة للشئون البلدية
الادارة العامة لصحة البيئة

قراروزاری رقم ۸۷ و تاریخ ۱۴۲۰-۰۷-۰۱

وزير الشؤون البلدية والقروية ..
بناء على الصلاحيات المخولة له.

وبناءً على المادة (٥) والمادة (٤٨) من نظام البلديات والقرى الصادر بالأمر الملكي رقم م/٥ في ٢١٣٩٧/٢/٢١.

وَبَعْدِ الْإِطْلَاعِ عَلَىِّ مَا عَرَضَهُ عَلَيْنَا سَعَادَةٌ وَكِبَارٌ، الْوِزَادَةُ لِلشَّتَّانِ الْيَلْدِيَّةِ.

بِقَاعَ الْمَاءِ

- إصدار اللائحة التنظيمية للباعة المتجولين "المرفق نسخة منها".
 - يعاد النظر في تطبيق هذه اللائحة بعد ستين من تاريخه ويتم تعديليها وفقاً لما تقتضيه طبيعة العمل بما من النواحي الفنية والإدارية.
 - تولى الأمانات والمديريات وبلديات المناطق وبلديات محافظات الاحساء والطائف وحفر الباطن والبلديات والمجتمعات الفرعية المرتبطة بما متابعة تنفيذ هذه اللائحة.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

متعصب بن عبدالعزيز

وزير الشئون اللدنية والقوية

**المادة الأولى - الأهداف:****1/1 تنظيم عمل الباعة المتجولين:**

2/1 إيجاد فرص عمل نظامية للمواطنين ومنع الأجانب من ممارسة هذا النشاط.

3/1 إيجاد موقع مناسب للباعة المتجولين دون ضرر للآخرين من السكان أو المحلات التجارية.

4/1 متابعة ومراقبة الباعة المتجولين للتأكد من تنظيمهم والحفاظ على الصحة العامة.

المادة الثانية - تعاريف ومصطلحات اللائحة:

2/1 البائع المتجول: هو من يقوم بعرض سلعه (بضاعته) أو خدمات حرفته بغرض بيعها في الأماكن العامة دون أن يكون له محل خاص ثابت، سواء كان مستقرًا في موضع معين اعتاد على وجوده فيه أم كان متتنقلاً من مكان إلى آخر.

2/2 الأكشاك المتنقلة: هي مكان يعرض فيها البائع المتجول بضاعته وتكون ذات تصميم هندي يتناسب مع الشكل الجمالي والجوانب الصحية للبضائع المعروضة وشروط اللائحة، وتخضع للموافقة من قبل الأمانة أو البلدية المختصة.

2/3 البسطات: هي مساحة من الأرض تترواح بين ١-٦ م٢، يستخدمها البائع المتجول لغرض بضاعته للبيع وتفريغ مفهوم البسطة وتتخذ أشكالاً متعددة وفق ما هو ساري بالمنطقة المخصصة لذلك.

2/4 السيارات: وسيلة لنقل بضاعة البائع المتجول وقد تكون مغطاة أو مكشوفة ويستخدمها البائع لعرض وبيع بضاعته.

2/5 المخالف: هي كل تجاوز لحكم من أحكام هذه اللائحة والاشتراطات ويعاقب عليها وفق العقوبة المقررة في هذه اللائحة.

2/6 الجزاءات: هي عقوبة من خالف الأنظمة والتعليمات، وفرض وفقاً للائحة الغرامات والجزاءات البلدية ما لم يكن الفعل المخالف معاقباً عليه بعقوبة أشد.

2/7 الجهات ذات العلاقات: هي الجهات التي لها علاقة بتنظيم البيع المتجول. والتمثلة في وزارة الشئون البلدية والقروية، وزارة الداخلية، وزارة العمل، وزارة الشئون الاجتماعية ووزارة التجارة والصناعة، وزارة الحج، وزارة الزراعة، وزارة المالية، وزارة الثقافة والإعلام، الرئاسة العامة لرعاية الشباب وغيرها من الجهات ذات العلاقة التي لم يرد ذكرها.

2/8 البلدية المختصة: يقصد بها أين ما وردت بهذه اللائحة الأمانة أو البلدية أو المجمع القروي حسب الاختصاص

2/9 المواد الغذائية سريعة التلف: هي التي بها محتوى رطobi وغالباً ما تحتاج للحكم على فسادها إرسال عينات للتحليل المخبري مثل اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن والأسمالك والفواكه والخضروات والمشروبات والمأكولات المتعفنة أو الفاسدة غير الصالحة للأكل وما على شاكلتها ويصار لإتلافه بعد تقرير المراقب الصحي للبلدية بفسادها وإقرار رئيس البلدية أو مساعدته بذلك.

2/10 الغذاء الفاسد: هو الغذاء الذي تعرض للملوثات بالأحياء الدقيقة الممرضة وسمومها أو السموم الفطرية وقد خواصه الطبيعية والكيميائية ويعتبر غير آمن وقد يسبب أضراراً جمة عند تناولها، ويحكم على ذلك إما بوجود علامات ظاهرية للفساد أو من خلال الفحص المخبري.

2/11 صلاحية الغذاء: ضمان أن يكون الغذاء مقبولاً للإستهلاك الآدمي طبقاً للاستخدام المقصود.



١٢ فترة صلاحية الغذاء: الفترة التي يكون فيها الغذاء آمناً للإستهلاك الآدمي وتحدد هذه الفترة من تاريخ الإنتاج إلى تاريخ إنتهاء الصلاحية، وتختلف هذه الفترة باختلاف نوعية الأغذية والظروف البيئية والمناخية في بلد المنشأ.

١٣ الترخيص: وثيقة خاصة بالنشاط تصدر من البلدية المختصة تجيز تشغيل ومزاولة مهنة البيع المتجول بعد استيفاء الاشتراطات المطلوبة ويسري الترخيص لمدة زمنية معينة ومحدة يلزم بعدها تجديده.

١٤ موقع البيع: المكان المحدد لممارسة البيع المتجول فيه من قبل الأمانة أو البلدية المختصة مثل الساحات العامة التي أمام المرافق العامة (المساجد، المستشفيات، المستوصفات العامة، الحدائق، وقصور الأفراح، وشواطئ السواحل) وغيرها. ويتماشى مع شروط الواقع الواردة في المادة (٤/٣) من هذه اللائحة.

الفصل الثاني: اشتراطات اللائحة

المادة الثالثة - الاشتراطات العامة:

١٣ يجب أن تكون مزاولة مهنة البيع المتجول موافقاً عليها من قبل البلدية وفقاً للاشتراطات الواردة في هذه اللائحة.

٢٣ الالتزام بالأماكن المحددة لمزاولة البيع المتجول الموافق عليها من قبل البلدية.

٣٣ يقتصر أساليب البيع المتجول على السيارات والأكشاك المؤقتة والبساطات ويحظر ما دون ذلك.

٤٣ يجب ممارسة البيع للبضائع المسموح بها من قبل البلدية فقط.

٥٣ يجب مراعاة خصوصية كل منطقة من مناطق المملكة، من حيث مواسم البيع (الحج، العمرة، والسياحة)، بما لا يتعارض مع الأنظمة والتعليمات.

٦٣ يجب مراعاة خصوصية مراكز المدن لاستقبال الأعداد الكبيرة من الناس أثناء المواسم المختلفة، وقلة المواقع المناسبة داخل الأحياء القديمة، وضيق شوارعها وطرقها الداخلية والممرات أمام المساجد، وكثافة المحلات التجارية النظامية، عند تطبيق هذه اللائحة، وبما يتناسب مع ظروف المنطقة المركزية في المدينة.

٧٣ منع بيع الأشياء المحظورة والمخالفة للشريعة الإسلامية:

٨٣ ترافق البلدية الباعة المتجولين من خلال تكوين فريق عمل (وحدة ضبط) متخصص لمتابعة هؤلاء الباعة، وتحديد عضو من البلدية للتنسيق مع الجهات الحكومية في حالة طلب البلدية المساعدة من الجهات الأمنية أو الجهات الحكومية ذات العلاقة.

٩٣ يمكن للبلدية الاستعانة بالأجهزة الأمنية في حالة وجود مخالفات التنظيم من قبل الباعة المتجولين كلما دعت الحاجة لذلك.

١٠٣ فيما يتعلق بالسلع المغشوشة أو المقادمة فإنها تعامل وفق اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة الغش التجاري.

١١٣ يتم تطبيق الجزاء والغرامة على من يخالف اشتراطات هذه اللائحة وفقاً لما ورد في لائحة الغرامات والجزاءات البلدية الصادرة بقرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٢١٨) في ١٤٢٢/٨/٦

المادة الرابعة - الاشتراطات الخاصة:

١٤ الشروط الواجب توفرها في طالب الترخيص:

١٤١ أن يكون البائع المتجول سعودي الجنسية ذكرأً كان أو أنثى.



٤\١\٤ أن لا يقل العمر عن ١٥ سنة. (حاملاً لبطاقة هوية وطنية).

٤\١\٣ الحصول على شهادة صحية تثبت خلوه من الأمراض السارية أو المعدية أو المتنقلة.

٤\٢ شروط ممارسة مهنة البيع المتجول:

٤\٢\١ أن يكون مرخصاً له بمتطلبات المهنة من البلدية المختصة، وتسري مدة الترخيص مدة سنة قابلة للتجديد حسب أحكام هذه اللائحة.

٤\٢\٢ أن يكون البيع في الأماكن التي تحددها الأمانة أو البلدية المختصة.

٤\٢\٣ أن تكون الأوعية والصناديق التي يستعملها الباعة المتجولون لبيع بضائعهم مستوفية للشروط والمواصفات الفنية والصحية.

٤\٢\٤ موافقة البلدية على الموقع.

٤\٣ شروط الواقع المسموح فيها بمتطلبات البيع المتجول:

٤\٣\١ عدم عرقلة حركة المرور أو التسبب في الحوادث والاختناقات المرورية.

٤\٣\٢ يراعي فيه الناحية الجمالية وعدم تشويه المنظر العام والنظافة العامة.

٤\٣\٣ أن يكون بعيداً عن مصادر التلوث.

٤\٣\٤ عدم إصدار صوراً أو إزعاج.

٤\٣\٥ المحافظة على النظام العام.

٤\٣\٦ يراعي عدم تضرر أصحاب المخلات التجارية أو السكان المجاورين.

٤\٣\٧ تحدد البلدية المساحة حسب ملائمتها للموقع دون أن يؤثر ذلك على الأنشطة المجاورة.

٤\٣\٨ أن يكون بمنطقة لا يتتوفر بها محلات نظامية لـ مزاولة البيع وبعد كاف.

٤\٣\٩ مراعاة التصميم المستوى للأصول الفنية المتعارف عليها والتحقق لأهداف اللائحة

٤\٣\١٠ مراعاة تطبيق شروط الأمن والسلامة.

٤\٣\١١ مراعاة المساحات غير المستغلة وغير المستثمرة والممكن الاستفادة منها كموقع للبيع.

٤\٤ أوقات البيع المتجول:

تقوم القيادة المعنية بتحديد أوقات البيع بما يتفق مع الأنظمة، ويتماشى مع طبيعة كل منطقة من مناطق المملكة.

٤\٥ أساليب عرض البضائع:

يتم عرض البضائع من قبل البائع المتجول بأحد الأساليب التالية:

٤\٥\١ البسطات:

إذا كان وجود البسطات لا يتعارض مع النظام كمبداً عام يقر النظام وجودها بشكل محدود وعلى نطاق ضيق ولفئات معينة من المواطنين فيمكن تنظيمها وفقاً لما يلي:



- ٤\٥\١ أن يحدد مكان للمباسط من قبل البلدية يراعى فيه أن يكون ملائماً من حيث قرينه للتجمعات.
- ٤\٥\٢ أن يكون المكان مناسباً ولا يتسبب في عرقلة سير السيارات أو حركة مرور المارة ولا يتسبب في مضايقة المحلات التجارية والمساكن المجاورة.
- ٤\٥\٣ أن يراعى المظهر المتناسق للمباسط ويعطى صورة جمالية منظمة للموقع وأن تراعى النواحي الأمنية والصحية.
- ٤\٥\٤ يتم التنسيق مع إدارة الدفاع المدني وإدارة المرور فيما يخص عوامل الأمن والسلامة والحركة المرورية عند الحاجة.
- ٤\٥\٥ ترقم المباسط وتوزع على أصحابها اللذين يجب أن يكونوا من يحملون ترخيص للبائع المتوجول من قبل البلدية.
- ٤\٥\٦ يحضر على صاحب البسطة بيع وعرض الأدوات الكهربائية وجميع الأجهزة ذات الحركة كالساعات وجميع ما يحتاج إلى صيانة وتشغيل وقطع غيار نظراً لعدم قدرة الباسط على تقديم الضمانات الخاصة بالصيانة وتأمين قطع الغيار.
- ٤\٥\٧ في المواسم والأعياد كموسم الحج ورمضان تحدد البلديات أماكن إضافية مؤقتة كمباسط مؤقتة تضع البلديات شروطاً صحية خاصة بها وتنظم تحت إشرافها وتشرف على معاروضاتها وتتابعها صحيأً وتنظيمياً وتمتنعها مئى دعى الحاجة إلى ذلك عند الإخلال بالشروط الصحية أو عندما يصدر عنها ما بسبب إزعاجاً سواء للمارة أو لحركة المرور أو لأصحاب المحلات التجارية أو عندما تكون مثار شك لنقلها لمرض معد.
- ٤\٥\٨ يلزم صاحب البسطة بقفل وإزالة بسطته عند إغلاق السوق كل يوم وعدم ترك مخلفات في الموقع تفاديأً لما قد تسببه من مضايقات.
- ٤\٥\٩ تعطي البلديات بطاقة خاصة لمزاولي هذه المهنة توضح إسمه ورقم بسطته وترخيصه وتلصق عليها صورته الشميسية وتكون ذات حجم صغير بحيث يلزم بتعلقها على صدره ليسهل التعرف عليه من قبل المشتري ومن قبل المسؤولين.
- ٤\٥\١٠ منع استخدام مكبرات الصوت
- ٤\٥\١١ الأكشاك المتنقلة:
- تحدد موقع هذه الأكشاك من قبل البلدية، بحيث يتم تصميم هذه الأكشاك حسب الأصول الفنية والهندسية بما يتلائم مع المنظر الجمالي للموقع وفقاً للاشتراطات التالية:
- ٤\٥\١٢ أن لا يسبب إشغال الموقع عرقلة لحركة السير أو إزعاجاً لمارويه والمارة، أو ضوضاء.
- ٤\٥\٢٢ أن لا تزيد المساحة المخصصة للكشك عن ٦ م٢.
- ٤\٥\٣ أن يكون شكل وطلاء الكشك متلائماً مع النواحي العمرانية للمنطقة.
- ٤\٥\٤ أن لا يستعمل الكشك لغير ما خصص له.
- ٤\٥\٥ أن يقوم صاحب الكشك بمزاولة عمله بنفسه بحيث لا يسمح له بتأجير الكشك إلى الغير.
- ٤\٥\٦ للبلدية مطالبة صاحب الكشك بنقله إذا دعى الحاجة لذلك خلال مهلة مدتها أسبوع من تاريخ إشعاره بالمكان البديل وإذا لم يستجب خلال المهلة المحددة تقوم البلدية بإزالته دون أن يكون لصاحبها حق طلب التعويض.
- ٤\٥\٧ تقوم البلدية بترقيم الأكشاك وحصرها ومراقبتها والتأكد من أن من يعمل بها مرخصاً له البيع المتوجول.
- ٤\٥\٨ السيارات:
- ٤\٥\٩ أن تكون السيارة المستخدمة في عرض البضاعة ذات مظهر وحالة جيدة بحيث لا ينبعث منها أبخرة أو غازات أو عوادم تؤدي المجاوريين والأسواق الأخرى، والمارة.



- ٤\٣\٢ أن يكون صاحب السيارة له سجل في البلدية ولديه رخصة مزاولة مهنة البيع المتجول.
- ٤\٣\٣ يلتزم صاحب السيارة بالأنظمة والتعليمات المتعلقة بالبيع المتجول.
- ٤\٣\٤ يتم إخراج السيارة من الموقع بعد نهاية فترة البيع كل يوم وعدم ترك أي مخلفات بالموقع.

٤\٤ البضائع المسموح ببيعها عن طريق الباعة المتجولين:

- ٤\٦\١ المواد الغذائية: التمور، الخضار والفواكه، المياه والمرطبات المعبأة بشرط توفر وسائل الحفظ الآمنة. وبشرط أن يكون ما هو مصنع منها محققاً لشروط البطاقة الغذائية ومصنفاً في مصنع أو معمل مرخص.

- ٤\٦\٢ المواد غير الغذائية: الهدايا، الملابس، الأقمشة، ألعاب الأطفال غير الضارة.

٤\٧ البضائع الممنوع بيعها عن طريق الباعة المتجولين:

- ٤\٧\١ المواد الغذائية المطهية أو التي تجهز بالموقع أو التي تندرج تحت بند المواد التي تستهلك فور إعدادها.

- ٤\٧\٢ المواد الغذائية سريعة التلف مثل اللحوم والدواجن والأسماك والحليب والآيس كريم المصنوع بمصانع غير مرخصة، والألبان، ومنتجاتها والزيوت.

- ٤\٧\٣ الأدوية.

- ٤\٧\٤ مواد العطارة.

- ٤\٧\٥ الخناجر والسكاكين وما يدخل في حكمها.

- ٤\٧\٦ الألعاب النارية.

- ٤\٧\٧ الماشية: يتم بيعها في سوق الماشية.

- ٤\٧\٨ الطيور: يتم البيع في الأسواق المخصصة لبيع الطيور.

٤\٨ إجراءات التصرف في البضائع المحظوظة:

- ٤\٨\١ المواد الغذائية سريعة التلف يتم التحفظ عليها إلى نهاية الدوام من نفس اليوم وإذا لم يراجع صاحبها لاستلامها واستكمال الإجراءات النظامية فتسلم إلى الجمعيات الخيرية بموجب إيصال استلام من الجمعية يحفظ مع محضر التحفظ أو إتلافها في حالة عدم صلاحيتها للاستهلاك الأدمي.

- ٤\٨\٢ المواد الغذائية المطهية يطبق عليها ما ورد في لائحة الجراءات والغرامات البلدية.

- ٤\٨\٣ المواد غير الغذائية فتكون مدة التحفظ على البضاعة سبعة أيام فإذا لم يراجع صاحبها يطبق بشأنها الأنظمة والتعليمات، حيث يتم تحديد نوعية البضاعة المحظوظة ونوعية المخالفة وفق محضر البضائع المحظوظة.

- ٤\٨\٤ المواشي السائبة والطيور تعامل وفق ما ورد في لائحة الجراءات والغرامات البلدية ولائحة طيور الزينة.

- ٤\٨\٥ تقوم البلدية بتحديد موقع كمستودع للبضائع المحظوظة ويراعى في تصميمه الجوانب الصحية والفنية المناسبة للبضاعة المحظوظة وبما لا يتعارض مع الأنظمة.



٩٤ إجراءات التصرف في الأموال المتروكة مع البضائع المحجوزة:

تجرد الأموال المتروكة مع البضائع المحجوزة عند هروب البائع المتجول أو الأموال الناتجة من بيع البضائع بالمخالفة العلني بموجب محضر لجنة المراقبة وتحفظ كأمانات مالية حتى يحضر صاحبها لاستلامها وفي حال عدم مراجعته فتعامل معاملة الأموال الفاقدة بحيث تدخل لبيت مال المسلمين أما الأموال الناتجة عن بيع البضائع بالمخالفة العلني فإنها تورد وفق الأنظمة المالية.

١٠ التزامات البائع المتجول:

- ١١٤ المحافظة على نظافة المكان الذي يبيع فيه بضاعته.
- ١٢٤ التعاون مع الجهات المختصة في تنظيم عملية البيع المتجول.
- ١٣٤ عدم بيع الأشياء الممنوعة والمحرمة والالتزام ببيع البضاعة المرخص بها فقط.
- ١٤٤ التقيد بالنظام والتحلي بالظاهر والسلوك الجيد وفقاً لما تقتضيه اللائحة المعمول بها.
- ١٥٤ البيع في الأماكن المخصصة للبيع المتجول والمحددة من البلدية فقط.
- ١٦٤ إخراج السيارة من الموقع المخصص للبيع بعد انتهاء أوقات البيع النظامية، وألا يترك السيارة في هذا الموقع أثناء غيابه.

١١ صلاحيات وواجبات البلدية:

- ١١٤ مراقبة الباعة المتجولين والتأكد من حصولهم على التراخيص الالزمة ومنعهم من البيع في الأماكن التي تخالف التراخيص.
- ١٢٤ مراقبة المواد الغذائية المعروضة في موقع البيع للتأكد من صلاحيتها.
- ١٣٤ إزالة البسطات غير المرخصة للباعة المتجولين في الشوارع والميادين.
- ١٤٤ التنسيق مع دوريات الشرطة بمنع الباعة المتجولين من البيع عند الإشارات المرورية والتقاطعات الرئيسية والمساجد وأخذ التعميدات الالزمة عليهم وعدم ممارسة هذا النشاط إلا في إطار الأنظمة والتعليمات.
- ١٥٤ التنسيق مع دوريات الجوازات للقبض على العمالة الأجنبية التي تتمهن مهنة البيع المتجول.
- ١٦٤ التنسيق مع دوريات المرور لإصدار مخالفات مرورية لأصحاب السيارات المخالفة لأحكام هذه اللائحة.
- ١٧٤ إعداد سجل بكل بلدية للبائع المتجول تدون به المخالفات والجزاءات الموقعة عليه.
- ١٨٤ يتم حجز البضائع الممنوع بيعها، أو المحظورة أو الضارة بالصحة العامة والأمن والأخلاق وفقاً للأنظمة والتعليمات المعمول بها.
- ١٩٤ ينظم مراقب البلدية المختص ضبطاً بالمخالفة وفق نموذج ضبط المخالفات البلدية وبالبضائع التي قد تحرج.



الفصل الثالث: أحكام عامة

المادة الخامسة - نطاق تطبيق اللائحة:

تطبق هذه اللائحة على جميع الباعة المتجولين.

المادة السادسة: مرافقه تنفيذ اللائحة:

تختص وزارة الشئون البلدية والقروية ممثلة في جهاز الوزارة المختص والأمانات والبلديات والمجمعات القروية بمراقبة وتنفيذ اشتراطات هذه اللائحة لجميع الباعة المتجولين.

المادة السابعة: المخالفات والجزاءات:

على الجهات المختصة بالأمانات والبلديات والمجمعات القروية معالجة ما قد يحدث من مخالفات لهذه اللائحة وفقاً للائحة الغرامات والجزاءات البلدية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (٢١٨) وتاريخ ١٤٢٢/٨/١٦هـ والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتنولى متابعة المخالفات التي لا تخص البلدية أو هي من اختصاص أنظمة وتعليمات أخرى.

المادة الثامنة: تعديل وتطوير مواد اللائحة:

لوزير الشئون البلدية والقروية إصدار القرارات اللازمة لتعديل مادة أو أكثر من مواد هذه اللائحة وفق ما تقتضيه المصلحة العامة أو في حالة وجود معوقات عند التطبيق.

وزارة البلديات والإسكان

Ministry of Municipalities and Housing

